وزارة الإعـــلام
هيئة الاستعلامات

دور الشعب
فى الحياة الديمقراطية

دكتور السيد محمد مدنى



وزارة الإعـــلام
هيئة الاستعلامات

دور الشعب
فى الحياة الديمقراطية

دكتور السيد محمد مدنى

دور الشعب فى الحياة الديمقراطية

الشعب الذى سجل له الميثاق انه .. المعلم صانع الحضارة ، والذى قال عنه جمال عبد الناصر : « انه ليس لى مطلب الا أن تتاح لى الفرصة للخدمة العامة فى أى موقع يرى الشعب القائد أن أقف فيه » .

وفى تأكيد سيادة هذا الشعب ، قال أيضا الرئيس الراحل : « واذا أبدى الشعب رأيه كاملا وواضحا يوم الانتخابات ، بأنه يريد منى أن أخدم فى موقع رياسة الجمهورية للسنوات الست القادمة ، فاننى أطيعه ، مؤمناً أنه وحده آمرى » .

ويوم أن قال ـ رحمه الله ـ : « لقد قررت أن أتنحى تماما ونهائيا عن أى منصب رسمى ، وأى دور سياسى ، وأن أعود الى صفوف الجماهير ، أؤدى واجبى معها كأى مواطن آخر .. » .. لم ينس أن يؤكد ثقته بهذا الشعب قائلا : « .. ان ثقتى غير محدودة بهذا التحالف القائد للعمل الوطنى : للفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية . ان وحدته وتماسكه والتفاعل الخلاق داخل اطار هذه الوحدة ، قادر على أن يصنع بالعمل وبالعمل الجاد وبالعمل الشاق ، معجزات ضخمة فى هذا

البلد ، ليكون قوة لنفسه ولأمته العربية ولحركة الثورة الوطنية وللسلام العالمى القائم على العدل .. » .

غير أن ارادة شعب مصر الأبى كانت أقوى وأصلب من أن تستسلم لهزيمة عابرة ، فرفضت التنحى ، وهب شعب مصر ملتفا حول قائده ورائد نضاله ، يعلن على مـلأ من الدنيا تمسكه بقائده ، قائلا له : « لقد أثبت في حياتك كلها أنك بطل ، وكان موقفك اليوم أقصى صور البطولة ، فقد حملت نفسك مسئولية ليست مسئوليتك وحدك ، ولكنها مسئوليتنا جميعا ، مسئولية شعب بأسره ، أراد الحياة ، وأراد الحرية ، وأراد الكرامة ، وأراد العزة ، وكنت أنت رمز الارادة فى كل ما أراد ، ومعبرا عن مشيئته فى كل ما شاء ..

ان شعبنا اليوم ، أحوج الى قيادتك مما كان فى أى وقت مضى ، وليست نكسة اليوم الا ثمنا يتأتى على الأحرار أن يدفعوه ، فما من حرية رخيصة الثمن ..

ان الشعوب لا تعيش وتقوى ويشتد ساعدها بالانتصارات وحدها ، بل وبالمحن أيضا ، وبقدرتها على أن تجتاز المحن ، ونحمد الله على أن شعبنا قادر بك ومعك ، لأن يجعل من رجعة اليوم نصرا مبينا ، كما توالت انتصاراته معكم وبكم من قبل .

وقد عبر شعبنا بكل مظاهر التعبير ، بل وفى لحظة سماعه لخطابك أنه لا يتفق معك فيما أردت ، ولقد عودتنا دائما أن تكون عند ارادة الشعب ومشيئته .. انه يريدك ، لأنه مصمم

على حمل الرسالة النبيلة التى بدأهــا ، والتى يريد أن يسير بها معك .. » .

بهذه الكلمات المعبرة عن ايمان الجماهير بقدرة قائدها على استيعاب آمالها ، والتزامه بأهدافها .. قد أصرت على أن يبقى القائد حاملا للعلم ، وصاعدا بالشعب ومعه الى القمم الشامخة .

وكانت استجابة الرئيس الراحل لمطلب الشعب مثلا لأروع صنوف البذل والعطاء ، فقــد قال : « .. لقد كنت أتمنى لو ساعدتنى الأمة على تنفيذ القــرار الذى اتخذته بأن أتنحى ، ويعلم الله اننى لم أصدر فى اتخاذى هذا القــرار عن أى سبب غير تقدير المسئولية ، متجاوبا مع ضميرى ومع ما أتصــور أنه واجبى .. وانى لأعطى لهــذا الوطــن ، راضيا وفخوراً ، كل ما لدى حتى الحياة الى آخر نفس فيها .. ان أحدا لا يستطيع ، ولا يقدر أن يتصور مشاعرى فى هذه الظروف ، ازاء الموقف المذهل الذى اتخذته جماهير شعبنا ، وشعوب الأمة العربيــة العظيمــة كلها ، فى اصرارهــا على رفض قرارى بالتنحى منذ أعلنته وحتى الآن .. ولا أعرف كيف أفى لذلك ، وكيف أعبر عن عرفانى له . ان الكلمات تضيع منى وسط زحام من المشاعر يملك كل جوارحى .. اننى مقتنع بالأســباب التى بنيت عليها قرارى ، وفى نفس الوقت فان صوت جماهير شعبنا بالنسبة لى أمر لا يرد .. ولذلك فقد استقر رأيى على أن أبقى فى مكانى ، وفى الموقع الذى يريد الشعــب منى أن أبقى فيه ، حتى تنتهى

الفترة التى تتمكن فيها جميعا من أن نزيل آثار العدوان .. » .

ولقد اختتم الرئيس استجابته هـذه بالتـأكيد على أن : « أول ما ينبغى أن نؤكده بفهم واعتزاز ، وهو واضح من الآن أمام عيوننا ، ان الشعب وحـده هو القائد ، وهو المعلم ، وهو الخالد الى الأبد » .

ولئن كان الشعب قد أكد دوره الفعال فى يوم ١٥ من مايو سنة ١٩٧١ ، عندما هب متفاعلا مع خليفـة عبد الناصر ورفيق نضاله ، يعلن غضبته على المنحرفين ، ومحييا وفاء قائده الرئيس أنور السادات . فانه قد أثبت أن الثورة ، وهى مصـلحة كل الشعب ، هى ارادة كل الشعب ، وحمايتهـا هى القانون الأول لهذا المجتمع .

وكماكان بيان ٣٠ مارس هو احسـاس بحـركة الجماهير التلقائيـة يومى ٩ و ١٠ يونيو سنة ١٩٦٧ . فان بنـاء الدولة على العلم والايمان ، وكمـا قال الرئيس أنور السادات بنـاء مجتمع الحـرية مجتمع الكرامة ، مجتمع يحس فيـه كل فرد بالأمن والطمأنينة على يومه وعلى غده وعلى أبنائه من بعده .. سوف يكون أيضا احساسا بحـركة شعبنا يوم ١٥ مايو سنة سنة ١٩٧١ .

وهو ما أكده الرئيس السادات بقوله : « .. درس ١٥ مايو مش حننساه أبدا ، الشعـب كان هو الحامى وهو المدافع وهو

اللى وقف ، وهــو اللى أصــلح ، وهــو اللى صحح فى ١٥ مايو .. » .

وكما قال الرئيس الراحــل عن وقفة ٩ و ١٠ يونيو بأنها : « هى الوقفة التى سأظل دائما والى آخر لحظة فى العمر مؤمناً بأنها كانت بعثا للثورة .. وتجديدا لشبابها .. والهاماً لا يخيب ، وضوءا لا يخبو أمام طريق المستقبل .. » .

فان وقفة الشعب يوم ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، هى الأخــرى تجديد وبعث للثورة ، هادية تشير لنا الى مشارف الطــريق ، ووميض متألق يكشف لنا أسداف هذا الطريق . وسنعتدها حفزا الى اتحاد يضم كل يد مؤمنة قوية ، لنشــارك من خــلاله فى تشكيل ملامح الغد الجــديد ، وننتظــر ـــ فى صبر الواثقين بالله ـــ حتى تشرق الشمس عليــه .. « ان تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم » .

يقول الميثاق : « ان الوضوح الفكرى أكبر ما يساعد على نجاح التجربة ، كما أن التجربة بدورها تزيد فى وضوح الفكر وتمنحه قوة وخصوبة تؤثر فى الواقع وتتــأثر به . ويكتسب العمل الوطنى من هذا التبادل الخلاق امــكانيات أكبر لتحقيق النجاح .. » .

والآن ، ونحن مقبلون على اتخاذ الاجراءات العملية للتصحيح الذى قام به الشــعب فى ١٥ مــايو ، ينبغى أن نستوضح دور الشعب فى اعادة البناء ، فالشعب وحــده هو الباقى والخالد ،

وهو قادر ـ فى كل مراحل نضاله ـ أن يخرج من صفوفه من يخدم أمانيه ، ويحقق أحلامه .

لقد أعلن الرئيس اشارة البدء فى عملية البناء ، عندما قال : « أما نيجى نبنى هذا المجتمع لا بد أن يكون المدخل الصحيح له ، هو عمل الدستور الدائم .. » . وعهد سيادته الى مجلس الشعب بوضع مشروع هذا الدستور . ولا يقصد بالدستور : الوثيقة الرسمية المسماة بهذا الاسم ، وانما يقصد به الأساس أو القاعدة ، أو التنظيم أو التكوين .

ومن ثم كان دستور الدولة هو نظامها الأساسى ، الذى يبين نظام الحكم وكيفية تكوين السلطة التشريعية واختصاصاتها وعلاقاتها بغيرها من السلطات .

ولكى يكون النظام السياسى ديمقراطيا ، يجب أن يقوم على :

١ ـ أن مصدر السلطة هو ارادة الشعب ، لا ارادة فرد معين أو طائفة أو طبقة معينة .

٢ ـ وأن تحديد هذه الارادة يأتى عن طريق التصويت .

٣ ـ وأن يقرر النظام السياسى حقوقا وحريات للمواطنين .

والديمقراطية فى معناها الأصيل هى حكم الشعب ، والديمقراطية المباشرة هى المثل الأعلى للديمقراطية ولكنها غير ميسورة عملا لاستحالة تطبيقها .

ومن ثم فقد استعيض عنهـا بالديمقراطية النيـابية ، التى يقوم الشعب فى ظلالها بادارة شئونه ، بوساطة نواب ينتخبون لمدة معينة ، بحيث تقتصر وظيفة الشعب الدستورية على اختيار هؤلاء النواب الذين يتولون الحكم باسمه ونيابة عنه .

والشعب من حيث هو مجموع الأفراد الذين تتكون منهم الدولة ، ليس هو الشعب الذى تستمـد منه النظم السياسية المختلفة وجودها ، وترتكز اليه أساسا فعليا لسلطتها . بمعنى أن الشعب بوصفه صاحب السلطة السياسية فعلا ، يختلف ــ قليلا أو كثيرا وبدرجات متفاوتة ــ عن الشعب فى حقيقته الاجتماعية . وتتكامل الديمقراطية كلما التقى الشعب فى حقيقته الاجتماعية مع الشعب بوصفه الصاحب الفعلى للسلطة السياسية .

ومن هنا تتجه النظـم الديمقراطية الى توسـيع قاعدتها الشعبية ، لتقرب الشعب صاحب السلطة السياسية من الشعب فى حقيقته الاجتماعية .

والميثاق الوطنى الذى اتخـذناه اطارا لحيـاتنا ، وطريقـا لثورتنا ، ودليلا لعملنا من أجل المستقبل ، يؤكد هذه الحقيقة فى مجتمعنا الثورى بقـوله : « ان الديمقـراطية هى توكيد السيادة للشعب .. ووضع السلطـة كلها فى يده ، وتكريسها لتحقيق أهدافه .. » .

ولقد كانت لنا فى مصر ، قبل الثـورة ، حيـاة نيابية ، قد ران على صـفحتها استعمار جـاثم على البـلاد ، أعطى من

الاستقلال اسمه ، وسلب مضمونه ، ومنح من الحرية شعارها واغتصب حقيقتها .

وكلنا يعرف كيف أدى انتكاس الحياة الدستورية فى بلادنا الى ترسب أدران الفساد ، حتى استحالت الحياة العامة الى صورة كريهة من التحكم والاستغلال ، واحتكر السلطان فئة رجعية لا تعمل لخير الشعب .

فانعزلت القاعدة الشعبية عن أجهزة السياسة الرسمية ، وتلفت الشعب يبحث عن قيادات جديدة ، حتى أتاح الله له قيادة مؤمنة صادقة ، حملت لواء ارادة التغيير الثورى الشامل فى فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ومضت الثورة على هدى مطالب النضال الشعبى ، لتبنى بناء جديدا شامخا ، تتضح من خلاله معالم ديمقراطية الشعب العامل كله . وقوام هذه الديمقراطية :

١ — ديمقراطية سياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية ، حيث لا تكون للمواطن حرية التصويت فى الانتخابات ، الا اذا توفرت له ضمانات ثلاث :

أ) أن يتحرر من الاستغلال فى جميع صوره .

ب) أن تكون له الفرصة المتكافئة فى نصيب عادل من الثروة الوطنية .

جـ) أن يتخلص من كل قلـق يهـدد أمن المستقبل في حياته .

٢ — وديمقراطية سياسية لا يمـكن أن تتحقق فى ظـل سيطرة طبقة من الطبقات

٣ — ووحدة وطنية ، يصنعها تحالف قوى الشعـب ، تقيم الاتحاد الاشتراكى العـربى ، ليكون السلطة الممثلة للشعـب ، والدافعـة لامـكانيات الثورة ، والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة .

٤ — وتنظيمات شعبية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال فى التمكين للديمقراطية السليمة .

٥ — ونقد ، ونقد ذاتى ، همـا من أهم الضـمانات للحرية ، واستبعاد للرجعيـة المتسللة فى المنظمات السياسية ، والمعرقلة لحريتى النقـد ، من شأنه أن يسقط ديكتاتورية الطبقة الواحدة ، ويفتح الطريق أمام ديمقراطية جميع قوى الشعب الوطنية .

وكذلك فان ملكية الشـعب للصحافة تخلصها من تحكم رأس المال فيها ، لتكون رقيبا أمينا على أداة الارادة الشعبية ، شأنها فى ذلك شأن المجالس النيابية .

٦ — ومفاهيم ثورية جديدة للديمقراطية السليمة ، تفرض نفسها على الحدود التى تؤثر فى تكوين المواطن ،

وفى مقدمتها التعليم والقوانين واللوائح الادارية .

***

ومن خلال هذه الديمقراطية يتبدى دور الشعب فى ثلاثة اتجاهات :

١ — كأفراد ، يباشرون حقوقهم السياسية .

٢ — كتنظيم ، يضم قوى الشعب فى تحالف يقيم الاتحاد الاشتراكى العربى .

٣ — كأعضاء فى هيئات نقابية .

اولا : دور الشعب كأفراد :

وهو يظهر فى عمليتى : الاستفتاء ، والانتخاب :

فالبنسبة للاستفتاء :

يعتبر الاستفتاء الشعبى مظهرا من مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة ، وقد يكون على مشروع قانون ، أو خاصا بأمر آخر غير القوانين أو استفتاء دستوريا .

وتنص المادة ١٢٩ من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة ، على أن : « لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب فى المسائل الهامة التى تتصل بمصالح البلاد العليا . وينظم القانون طريقة الاستفتاء » .

ومن ثم فطبقـا لهذا النص ، يكون لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب فى المسائل الهامة التى تعتبر فى تقديره جديرة بأن يرجع للشعب فيها .

وظاهر من خطاب السيد الرئيس الذى وجهه للشعب يوم ١٤ مايو سنة ١٩٧١ ، أنه كان يركـز على الاستفتاء الشعبى ، باعتبار أن الشعب هو الحكم الأول والأخير ، سواء بالنسـبة لاتحاد الجمهوريات العربية أو بالنسبة لاعادة انتخاب الاتحاد الاشتراكى من القاعدة الى القمة .

وقد أكد السيد الرئيس سلطة الشعب عندما قال :

« أنا باعتبر نفسى مسـئولا أولا وأخيرا أمام الله سـبحانه وتعالى وأمام الشعب ، مش أمام حد تانى أبدا » .

على أن أهمية الدور الحقيقى للشعب تبرز فيما تضمنه خطاب السيد الرئيس أمام مجلس الشعب يوم ٢٠ مايو ١٩٧١ من أنه :

« ومن هنا يجب أن تتأكد سلطة مجلس الشعب . وأن تتسع دائرة رقابته على أعمال الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة . وأن يتحدد دوره فى وضع ومتابعة الخطة العامة للبناء السياسى وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وان هـذا يقتضى أن يكفل الدستور لمجلس الشعب كل الضمانات بما فيها عدم حله خـلال مدته الدستورية ، الا فى حالة الضرورة ، ولا يحل المجلس الا باستفتاء شعبى فى حالة الضرورة . أما قرار الحل كده مباشرة .. لا .. أن ينص الدستور على أن تباشر مسئوليات الحكم بواسطة مؤسسات محددة الاختصاص ، واضحة المعالم ، وعلى أن ترتبط السلطة بالمسئولية ، وأن تتحدد هذه المسئولية تحديدا واضحا

وصريحا ليتأتى لقوى الشعب العاملة محــاسبة كل مسئول عن مسئوليته .. رئيس الجمهورية هو الحكم الذى يختاره الشعب ، يتلقى الأمر من الشعب ، ويســتمد الارادة من الشعب ، وعليه حملية هذا الأمر وهذه الارادة ، وليس له من سلطة فى الدستور الا ما يكفل لارادة الشعب أن تكون هى العليا باستمرار ، وهو يتابع حركة مؤسسات الدولة والمؤسسات السياسية ، ليتأكد دواما أنها فى خدمة الشعب ، مستجيبة لارادته ، محققة لأهدافه .. » .

ومؤدى ما يقترحه السيد الرئيس :

١ — أن تتأكد سلطة الشعب على ســائر أجهزة الدولة التنفيذية ، بمد رقابة ممثليه فى مجلس الشعب ، الى أعمال المؤسسات والهيئات العامــة ، بعد أن كانت مسئولية الحكومة المركزية عنها هى مسئولية اشرافية فى حدود السلطة الوصائية المقررة على هذه الأشخاص اللامركزية .

٢ — وأن حل مجلس الشعب ، بعد أن كان متروكا لتقدير رئيس الجمهــورية بالمادة ٩١ فى الدستور الحالى المؤقت ، ســوف يصبح فى الدستور الدائم مقيدا « بحالة الضرورة » .

وفضلا عن ذلك فان حالة الضرورة ، التى تقوم أصلا على المبدأ الرومانى القائل : « سلامة الدولة فوق القانون » ، متــروك تقديرها للشعب ، بحسب

ما يراه عند الاستفتاء ، دون أن يتقيد بمفهوم هذه الضرورة فى الفقه الألمانى .

٣ — وأن تنظيما جديدا للسلطة يعلنه رئيس الجمهورية لصالح الشعب ، اعمـالا لارادته هو — أى ارادة الشعب — دون التى تترجمهـا عنه مؤسسـاته الدستورية ، بل ان هـذه المؤسسات سـوف تبقى دواما مسئولة عن كيفية ممارسـتها لاختصاصـاتها المحددة فى الدستور .

أما رئيس الجمهورية الذى يختـاره الشعب بالاستفتاء ، طبقا لنص المادة ١٠٢ من الدستور الحالى ويرجح نقله لنصوص الدستور الدائم ، فهو رجل الشعب المختار ، الذى يتابع حركة مؤسسات الدولة ليتأكد انها فى خـدمة الشعب . وهو أخيرا « الحكم الأعلى » الذى يضمن السير المنتظم للسلطات العامة ، واستمرار فاعلية الارادة الشعبية .

***

وما دمنا نناقش دور الشعب عن طريق الاستفتاء ، وما قد يتضمنه الدستور الدائم من نصوص تثبت هذا الدور وتزكيه وتطوره ، بحيث يعتبر الشـعب مصـدرا حقـا لكل السلطات المؤسسة فى الدولة ..

فاننا نوجه النظـر الى أن « الاستفتاء الشعبى » هو أيضا سبيلنا الى اقـرار الدسـتور الدائم ، حيث تضمنت مقـدمة الدستور المؤقت ما يلى :

« لذلك كله ، وبعون الله ، تصبح المواد التى يتضمنها هذا الدستور أساسا للنظام الاجتماعى والسياسى فى الجمهورية العربية المتحدة ، حتى يتم مجلس الأمة المنتخب انتخابا شعبيا مباشرا .. مهمته بوضع مشروع الدستور الدائم .. وطرح مشروع هذا الدستور على الشعب بالاستفتاء لكى يمنحه من ارادته الحرة ، القوة التى تجعله مصدرا لكل السلطات » .

على أنه لما كان دور المواطنين فى الاستفتاء ، يقتصر على التصويت : « بنعم أو بلا » ، فان مجلس الشعب قد سلك فى أيامنا الحالية مسلكا ايجابيا بتقرير التحامه بالجماهير فى شتى أنحاء الجمهورية ، ليتعرف من خلال هذا الالتحام على رغباتهم فيما يتضمنه الدستور من ضمانات ونصوص ، حتى يأتى مشروع الدستور مستجيبا لمطالب الشعب ، ومحققا لأمانيه وأحلامه .

ويبقى على المواطنين فى كل استفتاء أن يتدبروا أبعاد موضوعه ، وأن يستزيدوا تبصرا بمراميه وأهدافه ، حتى يحقق الاستفتاء أغراضه ، من أن يكون البت فى الشئون العامة رهينا بما تسفر عنه ارادة الشعب الحرة .

أما بالنسبة للانتخاب :

فهو وسيلة اسناد السلطة فى النظام الديمقراطى ، وبقدر التوسع فى تقريره وتعميم تطبيقه فى تشكيل السلطات المختلفة ، يكون تعميق النظام الديمقراطى . على أن النظام

السياسى لا يكون ديمقراطيا الا حيث يتقـرر مبـدأ الاقتراع العام ، بمعنى أن يكون الانتخاب غير مقيـد بشرط النصـاب المالى أو الكفاءة . ولا يتنافى مع تقرير مبدأ الاقتراع العام أن يتطلب استيفاء المواطن لشروط معينة ، فلا يمكن مثلا أن يقرر حق الانتخاب للطفل غير المميز أو للمجنون .

والانتخاب يكيف بأنه « سلطة قانونية مقـررة للنـاخب ، لا لمصلحته الشخصية ولكن لمصلحة المجموع » . وهذه السلطة يتحدد مضمونها وشروط استعمالها بالقانون ، وبطريقة واحدة بالنسبة لجميع الناخبين ، دون أن يكون لأى منهم سلطة تعديل ذلك المضمون أو التغيير فى شروط الاستعمال .

وعلى ذلك :

١ — لا يمكن أن يكون حق الانتخاب محـلا للتعاقد أو الاتفاق ، وبالتالى يبطل كل اتفـاق على ممارسة هذا الحق على وجه معين ، أو على عدم ممارسته ، أو على الامتنـاع عن طلب القيـد فى جـدول الانتخاب .

٢ — للمشرع أن يعدل فى حق الانتخاب فى كل وقت ، لأنه ليس حقا شخصيا مولدا لمركـز ذاتى . ولكنه سـلطة قانونية لا يعتـرف بها لكل شخص ، وانما يعترف بها للأفـراد الذين يحددهم القانون وفقـا لما يقرره من شروط .

ويحكم نظام الانتخابات فى الجمهورية العربية المتحدة أساسا القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، المعدل بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٦ ، وتكمل هذا القانون وتنفذه أحكام اللائحة الداخلية التنفيذية الصادرة بقرار وزير الداخلية فى ٥ مارس سنة ١٩٥٦ .

كما يتضمن القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ فى شأن مجلس الأمة ، المعدل بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٤ أحكاما خاصة بالترشيح لعضوية مجلس الأمة .

ويعتبر المشرع الثورى مباشرة الحقوق السياسية واجبا على المواطن كما هى حق له ، عندما ينص فى المادة الأولى من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ على أنه :

« على كل مصرى وكل مصرية بلغ ثمانى عشرة سنة ميلادية أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية الآتية : (١) ابداء الرأى فى كل استفتاء يجرى طبقا لأحكام الدستور (٢) ابداء الرأى فى الاستفتاء الذى يجرى لرئاسة الجمهورية (٣) انتخاب أعضاء مجلس الأمة . وتكون مباشرة الحقوق سالفة الذكر على النحو والشروط المبينة فى هذا القانون » .

ولئن كان يضيق المقام عن بيان المحرومين من مباشرة الحقوق السياسية ، والموقوفين عن مباشرة هذه الحقوق طبقا لأحكام القانون ..

فانى أود أن أنبه الى أهمية الدور الذى يقوم به المواطنون من طريق التصويت ، طبقا لمبدأ الاقتراع العام فى ظل ديمقراطية مجتمعنا الجديد . وينبغى أن يأتى اختيار المرشح نتيجة توافر ثلاثة شروط :

١ — ايمان المرشح بقيم مجتمعنا ومقوماته . ان العمل الثورى يحتاج الى الثوريين ، والسبق اليه هو حق القادرين عليه حيث كانوا ، بغير ادعاء من أحد فى فضل يتوهمه ، أو يوهم الآخرين به .

٢ — وقدرة المرشح على العمل من أجل هذه المقومات والمبادىء . ان مقياس الاخلاص الثورى هو الأداء المسئول للواجب ، وليس هو التظاهر بالسلطة .

٣ — وأن يقوم لدى المرشح شاهد من أعماله على صلاحيته لتمثيل الناخبين بصدق وأمانة . أخذا فى الاعتبار : ان وسائل العمل الثورى جزء لا يتجزأ من غاياته . وبنفس القياس ، فان سلوك كل انسان خارج نطاق مسئوليته ليس منفصلا عن هذه المسئولية ، كلاهما يصدر عن نفس الشخصية ، بغير انفصام أو ازدواج .

وعلى قدر حسن الاختيار يكون أملنا فى التجديد والاصلاح . وقديما قال أسلاف فاقهون : اعطونا رجالا ولا

تعطونا قوانين ، ويعنــون بذلك ان الرجــل ربمــا أغنى عن القانون ، ولكن القــانون لا يغنى عن الرجــل . لأن القــدوة الحسنة لا يتأتى تصورها الا على منهاج مفهــوم ، فاذا أعطيت المجتمع القدوة الحسنة ، فقد أعطيته مع هذه القدوة المنهــاج الذى يسير على هديه . أما اذا أعطيته قانونا فهو كلمات ليس لها صورة تتمثل فيه ، لأن القانون بغير القــدوة لا يعدو أن يكون جسما بغير روح ، ومصباحا بغير شعاع .

ثانيا : دور الشعب كتنظيم :

قامت الأحزاب السياسية فى الأصل على التعبير عن الارادة العامة ، أى ارادة الشعب ، وتوثيق الصــلة بينه وبين الهيئــة الحاكمة . ولكن عيب عليها :

١ — سيطرة أقلية من الأفراد هم زعمــــاء الحزب ، على سائر أعضائه الذين يأتمرون بأمرهم . وقد عبــر أحد أعضاء مجلس العمــوم البريطانى عن تقيــده برأى حزبه ، بقــوله : « لقــد سمعت فى مجلس العموم كثيرا من الخطب التى غيرت رأيى ، ولكننى لم أسمع خطبة واحدة غيرت صوتى » .

٢ — وأن الأحزاب ليست دائما مــرآة صــادقة للرأى العــام ، بل هى على العكس تعمــل على تزييفــه بالدعاية التى تؤثر بها على الجماهير ، ولا يكون

للعقل أو البـرهان دور كبير فى هـذا التأثير أو الاقناع .

٣ — وان اختلاف الأحزاب وتنافسها وتطاحنها من شأنه أن يفصم عرى الوحدة بين أفراد الأمة ، ويؤدى الى اضطراب أداة الحكم فيها .

وكما يقـول أفلاطون : « انه لا شر يحيق بمدينـة (أى دولة المدينة ، وهى الدولة الصـغيرة المعروفة قديما) أكبر من ذلك الذى اذا نزل بها فرقها شيعا وأحزابا ، ولا خير تنعم به مدينة أعظم من ذلك الذى اذا حل فيها ربط أجزاءها ببعض وجعل منها وحدة متماسكة » .

٤ — وأن تعدد الأحـزاب ، الذى يرجع الى تضـارب المصالح الاقتصادية ، قد أثبت عجـز الأحـزاب عن اقامة سلطة فعالة .

ودلت تجربتنا الدستورية على مـدى افـلاس الأحـزاب السياسية فى عهد ما قبل الثورة ، حيث صـدق فيهـا قول الميثاق : « ان القيادات الوطنية حين تخلع جذورها من التربة الشعبية ، تحكم على نفسها بالذبول .. وبالموت » .

من أجل هذا أقام الميثاق الوطنى ديمقراطيتنا على وحـدة وطنية ، يصنعها تحالف قوى الشعب ، تقيم الاتحاد الاشتراكى

العـربى ، يكون تعبيرا عن ارادة الشعب ، ومجـالا للتفـاعل السلمى والديمقراطى بين قواه .

وبهذا الاطار السياسى ، قد استغنى الشعب عن الوسـيلة التى تترجم كلمتـه ، والأداة التى تعبـر عن ارادته . حيث باشر بنفسه ، داخل هذا الاطار ، التعبير عن أمانيه العميقـة ، التى تحمل فى نفس الوقت معنى الدولة فى دوامها بعيدا عن تقلب صراع الأحزاب ، التى لم تكن فى نظامها الا انعكاسا للأوضاع الاقتصادية التى قامت على التحالف الرجعى بين الاسـتعمار والاقطاع ورأس المال المستغل .

ومن خلال هذا التنظيم تتأكد سيادة الشعب بمجموع أفراده بالتفاعل الديمقراطى ، على أسـاس احتـرام الأقليـة لارادة الأغلبية ، وكسب ثقة الشعب عن طريق الاقناع ، وقيام علاقات سليمة بين منظمات الاتحاد وبين الشعب العامل .

ولقد ألقى الميثاق الوطنى مهمة خطيـرة على الاتحـاد الاشتراكى ، بقوله : « ان الوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هى التى تستطيع أن تقيم الاتحـاد الاشتراكى العربى ليكون السلطة الممثـلة للشعب والدافعـة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة .. »

وهو يتولى هذه السلطة ، يقوم بالعمل القيادى والتوجيهى وبالرقابة التى يمارسها باسم الشعب ، بينما يقوم مجلس الشعب بتنفيذ السياسة التى يرسمها الاتحاد الاشتراكى .

ولقد رأيت الاكتفاء بابراز المكانة العليا للاتحاد الاشتراكى بين مؤسساتنا وتنظيماتنا السياسية ، حيث لا يتسع المقام لشرح تفصيلات نظامه القانونى ، مما يقتضى منا كناخبين عليهم أن يختاروا ، أو بالأدق أن يحسنوا اختيار قياداتهم المعبرة عنهم والمستوعبة لآمالهم الثورية ، بمناسبة اعادة بناء الاتحاد الاشتراكى من القاعدة الى القمة . فعلى ضوء المهام المقبلة يكون اختيارنا لمن يضطلع بحمل المسئولية ، حتى لا نخطىء فى تقييم دور الخدمة العامة ، ونحولها الى مجرد مناصب وألقاب ، لها مهابة مظهرية ، لكنها — فى جوهرها — فارغة من المضمون الحقيقى لمعنى الخدمة العامة ، خصوصا فى مجتمع قرر — فى مواجهة تحديات صعبة — أن الثورة هى طريقه ، تعويضا لما فاته ، ولحاقا بما يتعين عليه أن يبلغه .

ثالثا : دور الشعب كأعضاء فى هيئات نقابية :

يرسم الميثاق للنقابات العمالية دورها فى اطار حياتنا الاشتراكية ، ولم يقصر الميثاق دور النقابات على الأغراض التقليدية المتمثلة فى رعاية مصالح أعضائها والدفاع عن حقوقهم ، وانما قد ألقى الميثاق على هذه النقابات ، وغيرها من النقابات المهنية تبعة خطيرة ، عندما نص على أن : « التنظيمات الشعبية وخصوصا التنظيمات التعاونية والنقابية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال فى التمكين للديمقراطية السليمة » .

واذا كانت المجالس النقابية قد حلت ليعاد تشكيلها استطرادا من عملية اعادة البناء التى ساندها الشعب فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، فانه ينبغى أن يكون التغيير تغييرا فى الظروف وفى المناخ ، بجانب حسن الاختيار المبنى على القدرة للتصدى للخدمة العامة ، حتى تتحقق المسيرة المتناغمة لمؤسسات الدولة وهيئاتها ونقاباتها ، نحو الأهداف والغايات التى يناضل الشعب وصولا اليها .

وما من شك فى أن اسناد مسئولية العمل والتوجيه فى النقابات الى أشخاص قادرين ومؤمنين ، من شأنه أن يهيىء المناخ لاطلاق القوى الخلاقة تدعيما لعملية بناء الدولة الحديثة ، التى تستند على العلم والتكنولوجيا .

ان التمكين لقيم مجتمعنا وأخلاقياته ، يحتاج الى تضافر كل الجهود . ونحن بصدد اعادة بناء هذا المجتمع ، علينا أن نراجع خططنا فيما يتعلق بالأفراد . ان الطاقة الضخمة على أرضنا هى البشر ، ولقد بددنا هذه الطاقة بغير تنظيم يفرض الرجل الصحيح فى المكان الصحيح .

وكما قال السيد الرئيس أنور السادات : « .. مصر مليانة كفاءات ومليانة رجال .. مصر الى الأبد حتبقى ، والشعب الى الأبد متجدد وفيه الكفاءات .. »

ونحن نتطلع الى المستقبل .. نعد له البرامج والرجال :

أما البرامج ، فيجب أن تلاحق ركب التطور ، لتكون مع ما يكون ، أصلح مرآة تعكس حقائق مجتمعنا .

وأما الرجـال ، فهم أصـحاب المستقبل ، يعملون له بكل ما قلوبهم من أمل ، وما في عقولهم من معرفة ، وما فى ماضيهم من تجربة .

دكتور السيد محمد مدنى